اقتراح حكومي بفرض ضميمة على تصدير الفواكه الاستوائية

طرطوس تطالب بتخصيص ٢٠ بالمئة من أراضيها لزراعة الموز والأفوكادو

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

تداعى الكثير من مزارعي الزراعات الاستوائية في محافظة طرطوس للدفاع عنها والمطالبة بتشجيعها وتطويرها بدل محاربتها بعد أن اطلعوا على كتاب رفعه وزير الزراعة السابق إلى اللجنة الاقتصادية مطالباً فيه بإقرار ضميمة مقدارها مئة بالمئة على كل كيلو يتم تصديره منها للحد من هذه الزراعات في بلدنا.

وأكد رئيس لجنة الزراعات الاستوائية في غرفة زراعة طرطوس كابي بشارة أنه على الوزارة أن تشجع المزارعين على هذه الزراعات وأن تدعمهم لاسباب عديدة منها أن مساحات انتشارها محدودة ولن تكون على حساب زراعات أخرى في المحافظة، مضيفاً: كما أن الحيازات الزراعية بمحافظة طرطوس صغيرة ويلجأ المزارع إلى تنوع الزراعات لتحسين دخله، ضارباً مثلاً أنه يزرع الدرايكون على الأسيجة وبالأماكن غير المستثمرة زراعياً، وزراعة الأفوكادو ليست جديدة ومتفرقة ولا تشكل أكثر من عشرات الدونمات وتنتشر في منطقة الخراب وسهل البلاطة وسهل بانياس ويحمور ولا تشكل أكثر من 10 بالمئة من تلك الأماكن المذكورة.

وبين أنه بالنسبة للموز لا يزرع إلا بالأماكن التي تتوفر فيها المياه وتكون مهدورة والنباتات الاستوائية تحتاج إلى مياه أقل من البيوت البلاستيكية والحمضيات.

وتابع قائلاً: كما أن محافظة طرطوس لا يوجد فيها زراعات إستراتيجية، موضحاً أن زراعة الحمضيات تتركز بمحافظة اللاذقيه ويوجد فائض بإنتاج الحمضيات وهناك معاناة في تسويقها، وبالتالي فإن تخصيص 10 إلى 20 بالمئة لزراعة الأفوكادو والقشطة، مشيراً إلى أن الموز سيحسن سعر

الحمضيات وخصوصاً أن المنتجات تتوافر بأسعار معقولة، كما أن البندورة كلفتها كبيرة وأسعارها متدنية ما جعل المزارع يهرب من زراعتها لكلفتها العالية وعدم تحقيق أرباح منها.

واعتبر بشارة أن زراعة النباتات الاستوائية حققت إنتاجاً جيداً ونظيفاً وبمردود رائع يعادل أربعة أضعاف الزراعات المحمية وعشرة أضعاف زراعة الحمضيات وهذا ما دفع المزارع إلى زيادة المساحات المزروعة وسببت له راحة مادية ولم يعد مديوناً.

وقال بشارة: يجب دعم الزراعات الاستوائية بمحافظة طرطوس تحديداً والتوسع بزراعتها لأن الطقس مناسب لزراعتها والمياه تهدر إلى البحر وتحقق أرباحاً جيدة للمزارع، كما يجب العمل على إيجاد الأسواق الخارجية وتسهيل التصدير لا عرقلته.

وطالب بشارة بمعاملة الزراعات الاستوائية أسوة ببقية المزروعات من حيث التنظيم ومخصصات المازوت ونشر الوعي وتنظيم الندوات للتعريف بالزراعات الاستوائية من خلال الوحدات الإرشادية وتخصيص مكتب بوزارة الزراعة يعنى بالزراعات الاستوائية أسوة بمكتب الحمضيات.

بدوره رئيس غرفة زراعة طرطوس هيثم ضيعة أوضح أن الغرفة رفعت مذكرة لاتحاد الغرف الزراعية بناء على طلبه تضمنت نقاطاً عدة منها أن الحيازات الزراعية في الساحل السوري وخاصة محافظة طرطوس صغيرة والزراعات الاستوائية فيها تتم بكميات محدودة حتى الآن وبعض المزارعين يزرعونها على أسطح منازلهم أو ضمن الوجائب وهي لا تغطي حاجة السوق المحلية حتى الآن وتعطي للمزارعين دخلاً إضافياً يكفيهم لسد جزء من تكاليف الحياة، مشيراً إلى أنها زراعات تعتبر ناجحة بامتياز ضمن البيئة المحيطة لذلك اقترحنا دعم هذه الزراعات وتنظيمها وتطويرها وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض منها بدلاً من محاربتها بشتى الوسائل ولاسيما أن هذه الزراعات لا تؤثر في المحاصيل الأخرى.

رئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد كشتو ذكر أن الاتحاد تلقى كتاباً من اللجنة الاقتصادية مرفقاً بكتاب مرفوع لها من وزير الزراعة برقم 510 تاريخ 2024/9/11 يقترح فيه وزير الزراعة السابق فرض ضميمة على تصدير الفواكه الاستوائية بنسبة 100 بالمئة ورفع السعر الاسترشادي إلى أعلى حد ممكن ضمن الأنظمة النافذة وعدم السماح بتصدير الفواكه الاستوائية إلا باشتراطات محددة.

وأضاف: بناء على ما تقدم كلفنا غرفتي زراعة طرطوس واللاذقية دراسة مقترحات وزارة الزراعة ورفع المقترحات اللازمة بخصوص هذه الزراعات، وفي ضوء ما يردنا سوف نعد مذكرة ونرفعها إلى اللجنة الاقتصادية القادمة في رئاسة مجلس الوزراء مع المقترحات الكفيلة بتنظيم هذه الزراعات المهمة.

رئيس اتحاد فلاحي السويداء: تأخر صدور تسعيرة التفاح أبقى المزارعين تحت رحمة التجار

| السويداء - عبير صيموعة

بدأ موسم قطاف التفاح وحتى تاريخه لم يتم تحديد التسعيرة النهائية للموسم من الجهات المعنية، ورغم انتظار المزارعين تلك التسعيرة التي كانت تعتبر صمام الأمان في تحديد أسعار محصولهم وبيعه للتجار وتجنيبهم المساومة، إلا أن التأخير بإقرارها أدى إلى لجوء كثير من المزارعين للقطاف بأنفسهم وتحمل تكاليف عمليات القطاف والنقل أو القبول بأسعار التجار التي لم تتجاوز بأفضل حالاتها 8 آلاف للكيلو الواحد من التفاح وذلك حسب الأنواع من الأول وما دون أو سعر 7 آلاف للكيلو في حال تم الاتفاق ضمن الحقل على البيع دوغما.

ومع بدء عمليات القطاف أكد الكثير من المزارعين أن أجور القطاف سجلت ارتفاعاً كبيراً عن السنوات السابقة لم تكن مدرجة في حساباتهم وخاصة مع وصول أجرة العامل اليومية إلى 50 ألف ليرة وتجاوزها ذلك الرقم في أماكن مختلفة على ساحة المحافظة لتصل في بعض المناطق إلى 100 ألف، مشيرين إلى أنه بين أجور القطاف وأجور النقل إضافة إلى أجور التخزين الفلكية فإن الخسارة محققة لا محالة.

وأشار كثير منهم إلى أن أجور التخزين هي الأخرى تجاوزت التوقعات بعد أن حاول أصحاب وحدات التبريد إدراجها وتعميمها بحيث لا تقل عن 20 ألف ليرة على الصندوق الواحد شهرياً هذا فضلاً عن المطالبة بها من كثير منهم بالعملة الصعبة تذرعاً بارتفاع أسعار حوامل الطاقة من مازوت وبنزين لزوم تشغيل المولدات، ليضاف إليها قيمة التيار الكهربائي المفقي لوحدات التخزين الذي يتم حسابه على تسعيرة الخط المعفى من التقنين ووفق هذه الحسبة بات المزارع يحتاج إلى مليون و20 ألف ليرة كأجور تخزين على الطن الواحد شهرياً وهو ما سيلحق خسائر مادية بجميع المزارعين وخاصة أن التخزين يمكن أن يتجاوز خمسة أشهر وصولاً إلى شهر نيسان.

أصحاب البرادات ممن توجهت «الوطن» لهم بالسؤال حول أجور التخزين أكدوا أن رفع الأجور يعود إلى عدم توفير مادة المازوت لزوم تشغيل مجموعات التوليد الخاصة ببراداتهم أثناء انقطاع التيار الكهربائي بالكميات المطلوبة فضلاً عن أن المتوفر منها يتم احتسابه حسب التكلفة الحقيقية لعدم اعتبار وحدات التخزين مشاريع زراعية عدا ذلك وللحصول على خط معفى من التقنين يجب على صاحب البراد أن يدفع 2300 ليرة للكيلو واط ما يرتب أعباء مالية إضافية.

رئيس اتحاد الفلاحين في السويداء حمود الصباغ أكد لـ«الوطن» أن أجور العمال هي اتفاق مسبق ما بين الفلاحين وصاحب الأرض، أما أجور التخزين فهي تخضع لأسعار حوامل الطاقة الكهرباء والمازوت وأجورها موحدة علماً أن ارتفاع تكاليف التخزين دفع الكثيرين من أصحاب هذه البرادات لتوقيفها لعدم تحقيقها الربحية الربحية، مشيراً إلى وجود «براد» وحدة تخزين ملك للاتحاد وجاهز لاستقبال محصول المزارعين وبالحد الأدنى من أجور التخزين وسيتم الإعلان عن سعر التخزين بعد موافقة الاتحاد العام، ويمكن للمزارعين التواصل مع الجمعيات الفلاحية لتقوم بدورها بالتنسيق مع الجمعية التسويقية التابعة للاتحاد لتحديد الكميات المراد تخزينها.

وبين الصباغ أن التأخير في تسعيرة التفاح المعتمدة لهذا الموسم انعكس سلباً على المزارعين الذين بقوا تحت رحمة التجار والسماسرة من جهة وبقاء تسويق التفاح للسورية للتجارة متوقفاً لعدم اعلانها لتاريخه عن استقبال محصول التفاح من المزارعين من جهة أخرى، مشيراً أن تقديرات مديرية زراعة السويداء من التفاح هذا الموسم 37 ألف طن.

ارتفعت أسعارها بين 75 و100 بالمئة

جمعيات خيرية في حماة توزع مستلزمات دراسية لنحو ١٣ ألف طالب منهم طلاب جامعات

| حماة - محمد أحمد خبازي

نظراً لارتفاع أسعارها الكبير عن العام الماضي بنسبة بين 75 و100 بالمئة حسب العديد من الباعة وأصحاب المكتبات والبسطات، ولعدم تمكن الكثير من الأسر الفقيرة من شرائها لأبنائها حتى اليوم، عملت فعاليات أهلية وجمعيات خيرية بمبادرات طيبة في مختلف مناطق محافظة حماة، على تأمين المستلزمات المدرسية بكل مراحلها وحتى الجامعية لأبناء الأسر غير القادرة على تأمينها.

وبين عدد من أصحاب الأيادي البيضاء من مصياف وريفها لـ«الوطن» أنهم من منطلق التكافل المجتمعي، ومد يد العون للمحتاجين، ولإعانة الأسر على أعباء العام الدراسي، تم توزيع ألبسة وحقائب مدرسية وقرطاسية لنحو 415 طالباً وطالبة من أبناء الشهداء والأسر الفقيرة في ريف مصياف بقيمة أكثر من 100 مليون ليرة.

من جانبه بيّنَ رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية بحماة زياد عربو لـ«الوطن» أنه بهدف تأمين المستلزمات المدرسية والجامعية لتلاميذ وطلاب الأسر الفقيرة بحماة وريفها وتخفيف أعباء العام الدراسي الجديد عنها، بدأت الجمعية منذ اليوم الأول من الشهر الماضي بتوزيع قرطاسية ومستلزمات مدرسية من ألبسة وأحذية وحقائب لنحو 6573 تلميذاً وتلميذة من الصف الأول إلى السادس، ولنحو 2880 طالباً وطالبة من السابع وحتى الثانوية العامة، ولنحو 499 طالباً وطالبة في المرحلة الجامعية.

وأوضح أن الجمعية وزعت في ريف حماة أيضاً مستلزمات مدرسية لنحو 2533 طالباً وطالبة، كما تم في مركز الجمعية الثاني توزيع كل احتياجات العام الدراسي لنحو 800 تلميذ وتلميذة من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، ولنحو 1100 من الحلقة الثانية.

من جانبها بيّنت رئيسة مجلس إدارة جمعية حماة للخدمات الاجتماعية روعة سلطان لـ«الوطن» أن الجمعية وزعت الحقائب المدرسية والقرطاسية لنحو 3 آلاف طالب وطالبة من أبناء الأسر الأكثر احتياجاً والمعيلات لأسرهن والمطلقات والأرامل، وذلك بالتنسيق مع أصحاب الأيادي البيضاء وفاعلي الخير، للتخفيف على الأهالي من فاتورة العودة إلى المدارس.

وأوضحت أن توزيع الحقائب المدرسية والقرطاسية تم وفق قوائم اسمية وبناءً على دراسة ميدانية لاحتياجات تلك الأسر، وتقاطع تلك البيانات مع الجمعيات الأهلية العاملة في مدينة حماة، وذلك تجنباً لعدم تكرار الأسر المستحقة لدى أكثر من جمعية.

ولفتت إلى أن التوزيع شمل ألفي تلميذ وتلميذة من المرحلة الابتدائية، إضافة إلى ألف طالب وطالبة من الصف السابع حتى الثالث الثانوي.

وفي مدينة سلمية وزعت إحدى الجهات منحة مالية لطلاب المدارس من أبناء الشهداء والجرحى لمساعدتهم في تلبية احتياجات دراستهم، ولضمان استمرار العملية التعليمية، وذلك حسب أعداد الأبناء ومراحلهم الدراسية.

كما وزع عدد من أصحاب الأيادي البيضاء مستلزمات العام الدراسي للأسر الفقيرة المسجلة لدى بعض الجمعيات الأهلية العاملة في المدينة وريفها.